

# ملخص تنفيذي

مليار جنيه. وذلك في ضوء تسارع معدلات نمو النشاط الإقتصادي والزيادة الكبيرة في حجم الواردات. وفي نفس الوقت، فقد حققت الإيرادات الأخرى غير الضريبية زيادة ملموسة بنسبة ٤٧٪ لتصل إلى نحو ٥١,٥ مليار جنيه.

وعلى جانب الإستخدامات، فقد بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال العام المالي الجاري ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٢٠٤,٥ مليار جنيه (٣٣,١٪ من الناتج المحلي) مقابل ١٦٢ مليار جنيه (٣٠٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. فقد ارتفعت الأجور والمرتبات بنسبة ١٠,٥٪ إلى ٤٥,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ مقابل ٤١,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد بنحو ١٢,١٪ لتصل إلى ٣٦,٧ مليار جنيه. وأخيراً، بلغت قيمة حيازة الأصول غير المالية (الإستثمارات) ١٩,٧ مليار جنيه.

كما توضح مؤشرات المالية العامة لقطاع الحكومة العامة<sup>١</sup> للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي لتسجل ٨٪ مقارنة بـ ٨,٩٪ في العام السابق. كما انخفضت نسبة العجز الأولي لتحقيق نحو ٢,٤٪ من الناتج المحلي مقابل ٣,٣٪ من الناتج المحلي في العام السابق.

وتؤكد بيانات الموازنة العامة للربع الأول من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ تحسناً مستمراً في المؤشرات المالية، حيث جاء الميزان الكلي متوازناً للمرة الأولى مقابل عجز بلغ ٨,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي (١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما حقق الميزان الأولي فائضاً خلال الفترة يوليو- سبتمبر من العام المالي الجاري يقدر بنحو ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز قدره ٠,٤٪ من الناتج المحلي في نفس الفترة من العام الماضي.

ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات بنحو ١٤٪ لتصل إلى ٤٠,٣ مليار جنيه، حيث ارتفعت

<sup>١</sup> يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، و الهيئات الخدمية العامة.

<sup>٢</sup> الإيرادات الحكومية ناقص المصروفات وصافي حيازة الأصول المالية.

<sup>٣</sup> العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

<sup>٤</sup> يشمل المعاملات المالية لكل من قطاعات الموازنة العامة، وبنك الإستثمار القومي، وصناديق المعاشات والتأمينات، ومع مراعاة استبعاد كافة المعاملات البنينة للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

أظهرت إحصاءات الحسابات القومية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتقديرات السابقة. وذلك بعد تضمين الصادرات من الغاز الطبيعي المسال ضمن الإحصاءات. وعلى إثر ذلك، تم تعديل بيان حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بالأسعار الجارية إلى ٦١٧,٧ مليار جنيه ارتفاعاً من التقديرات السابقة والتي تبلغ ٥٩٣ مليار جنيه. كما تم تعديل بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالارتفاع أيضاً ولكن بشكل محدود. ويعرض القسمين الأول والثاني من هذا التقرير تفاصيل بيانات الناتج المحلي الإجمالي بعد تحديثها، كما تم مراجعة جميع المؤشرات المرتبطة بالناتج المحلي والتي يشملها التقرير وذلك وفقاً للبيانات الحديثة.

وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٦,٨٪ وفقاً للبيانات المعدلة مقارنة بـ ٥,٨٪ في التقديرات السابقة. ومقارنة بـ ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وفي الوقت نفسه، فإنه لم يصدر بعد تعديلاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ في ضوء المراجعات السابق الإشارة إليها. ووفقاً لسلسلة البيانات القديمة كان من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ٦,٩٪ ولكن من المنتظر مراجعة هذه التقديرات في ضوء حجم وقيمة صادرات الغاز الطبيعي المسال المتوقعة.

ومن ناحية أخرى تعكس البيانات المبدئية لقطاع الموازنة العامة<sup>١</sup> للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ انخفاض العجز الكلي<sup>٢</sup> إلى ٤٩ مليار جنيه أو حوالي ٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٩,٦٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. كما إنخفض العجز الأولي<sup>٣</sup> كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٤٠٪ ليصل إلى ٢٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح بنسبة ٣٥٪ إلى ١٤٩ مليار جنيه، حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية بنحو الثلث إلى ٩٨,١ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٤٧٪ إلى ٥١,٥ مليار جنيه

وعلى الرغم من تطبيق القانون الجديد للضرائب على الدخل، إلا أن حصيلة الضرائب على الدخل قد ارتفعت بـ ٥٣,٦٪ إلى ٤٨,٥ مليار جنيه. كما سجلت الضرائب على السلع والخدمات زيادة خلال العام قدرها ١٠,٩٪ لتصل إلى ٣٤,٩ مليار جنيه، وكذلك ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢٣,٥٪ لتبلغ ٩,٦

جملة السيولة المحلية خلال شهر أغسطس ٢٠٠٦ بنحو ١,٢٪ لتصل إلى ٥٧٤ مليار جنيه. كما بلغ معدل نمو السيولة المحلية خلال العام المنتهى فى أغسطس ٢٠٠٦ نحو ١٢٪. وذلك نتيجة إرتفاع أشباه النقود بنسبة ١٠,٥٪ لتبلغ ٤٥٨,٨ مليار جنيه. كما حقق المعروض النقدي نسبة نمو ١٨٪ ليصل إلى ١١٥,٣ مليار جنيه. وفى نفس الوقت إرتفع حجم صافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى فى نهاية أغسطس ٢٠٠٦ بنسبة ٥١,٥٪ إلى ١٤٨ مليار جنيه. وفى هذا الإطار إرتفع صافى الإحتياطى الأجنبى لدى البنك المركزى بنسبة ١٥,٦٪ ليبلغ نحو ٢٤ مليار دولار. كما إرتفع معدل نمو صافى الأصول المحلية بنسبة ٢,٧٪ إلى ٤٢٦,٤ مليار جنيه خلال العام المنتهى فى أغسطس ٢٠٠٦. مدفوعة بإرتفاع صافى المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ٧,٩٪ إلى ٢٩٣,٧ مليار جنيه (٦٨,٩٪ من صافى الأصول المحلية). مقابل زيادة ٥٪ إلى ٢٧٢,٣ مليار جنيه فى أغسطس ٢٠٠٥ (٦٥,٦٪ من صافى الأصول المحلية).

كما إرتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفى (عدا البنك المركزى المصرى) بنسبة ٨,٤٪ خلال العام المنتهى فى أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٥٨٢ مليار جنيه. من بينها ٨٥,٩٪ ودايع غير حكومية. وفى نفس الوقت فإن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية بلغت ٥٧,٨٪ فى أغسطس ٢٠٠٦ مقابل ٦٠,٩٪ فى أغسطس السابق. بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية ٥٢,٢٪ مقابل ٤٩,٤٪ فى العام السابق. وقد تراجعت معدلات الدورة فى جملة السيولة المحلية بشكل طفيف لتسجل ٢٤,٢٪ مقابل ٢٤,٦٪ فى أغسطس ٢٠٠٥. فى حين إرتفعت معدلات الدورة فى الودائع خلال شهر أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٢٩,٢٪ مقابل نسبة بلغت ٢٨,٧٪ فى العام السابق.

ولقد قام البنك المركزى برفع أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة- من خلال الآلية المعروفة بإسهم الكوريدور- بنحو نصف نقطة مئوية لتبلغ ٨,٥٪ و١٠,٥٪ على التوالي. وذلك فى إجتماع لجنة السياسة النقدية الذى عقد فى ٢ نوفمبر ٢٠٠٦. وبرر البنك المركزى هذا الإجراء بإعتبره تدخلاً لازماً لمواجهة الإرتفاع الملحوظ الذى شهدته معدلات التضخم فى الوقت الراهن. ويعتبر هذا التغيير هو الأول فى أسعار الفائدة على الودائع والإقراض منذ شهر إبريل ٢٠٠٦. كما يعد أول إجراء لرفع أسعار الفائدة من جانب البنك المركزى منذ طرح هذه الآلية فى يونيو ٢٠٠٥. وجدير بالذكر أن البنك المركزى كان قد أعلن خفض سعر الخصم بنقطة مئوية فى يناير الماضى ليلعب ٩٪.

وقد إرتفع معدل التضخم لأسعار المستهلكين خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٦ (على أساس سنوى) ليلعب ١١,٨٪

مليار جنيه فى ظل نمو النشاط الإقتصادى. كما تضاعفت حصيله الإيرادات الأخرى لتصل إلى ٢٣ مليار جنيه مقابل ١١,٣ مليار جنيه خلال يوليو - سبتمبر ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وذلك نتيجة ورود إيرادات إستثنائى يبلغ ١٥,٨ مليار جنيه مقابل رخصه المحمول الثالثة. مقارنة بمبلغ ٤,٧ مليار جنيه كان مقدراً عند إعداد موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى. إرتفعت جملة المصروفات بنسبة ١٥٪ خلال الربع الأول من العام المالى الجارى لتبلغ ٣٧,٣ مليار جنيه (٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٢,٤ مليار جنيه (٥,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى العام السابق. وتعكس هذه الزيادة إرتفاع بند الأجور والمرتبات بنسبة ١٢,٣٪ إلى نحو ١٤ مليار جنيه. بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ فى مدفوعات الفوائد بنسبة ٧١٪ إلى ١٠ مليار جنيه. وعلى العكس. فقد إنخفض بند الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنسبة ١٨,٥٪ إلى ٤,٨ مليار جنيه. كما إنخفضت المصروفات الأخرى بنسبة ٢٪ إلى ٤,٣ مليار جنيه.

وعلى الرغم من إرتفاع أرصدة الدين العام. إلا إنها مازالت تحت السيطرة إلى حد كبير. هذا ومن المتوقع أن تتحسن مؤشرات وأرصدة المديونية العامة بشكل ملحوظ وذلك فى ضوء تنفيذ برنامج الإصلاح المالى المعد والمعلن من قبل وزارة المالية والذى يستهدف خفض نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلى إلى النصف فى المدى المتوسط.

وتوضح الإحصائيات الخاصة بالدين الداخلى<sup>٥</sup> إرتفاع صافى المديونية الداخلية لقطاع الحكومة المركزية إلى ٣٧٤ مليار جنيه (٦٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وذلك فى مارس ٢٠٠٦. مقارنة بمديونية قدرها ٣٣٣,٣ مليار جنيه (٦١,٩٪ من الناتج المحلى) فى مارس ٢٠٠٥.

وعلى جانب المديونية الخارجية. فقد ارتفع إجمالى رصيد الدين الخارجى بنحو ٢,٢٪ إلى ما يعادل ٢٩,٦ مليار دولار فى يونيو ٢٠٠٦ (٢٧,٦٪ من الناتج المحلى) وذلك مقارنة بـ ٢٨,٩ مليار دولار (٣١,١٪ من الناتج المحلى) فى العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات حجم وهيكلة المديونية الخارجية تتسم بالأمان والقوة نتيجة محدودية الديون قصيرة الأجل والتي تقدر بـ ١,٦ مليار دولار (٥,٥٪ من إجمالى الدين الخارجى). وجدير بالذكر أن إجمالى الدين الحكومى الخارجى بلغ نحو ١١,٦ مليار دولار فى يونيو ٢٠٠٦ مقابل ١٠,٤ مليار دولار فى العام السابق.

وعلى صعيد التطورات النقدية . فقد ارتفعت

<sup>٥</sup> إحصائيات الدين المحلى قيد المراجعة الشاملة بين وزارة المالية والبنك المركزى المصرى .

مقابل ٣,١٪ خلال أكتوبر ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه، فقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوي منذ بداية العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ نحو ٩,٧٪ مقارنة بمتوسط بلغ ٣,٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وترجع الزيادة الحالية في معدلات التضخم إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية بمعدلات عالية مدفوعة بشكل رئيسي بأزمة أنفلونزا الطيور، بالإضافة إلى زيادة بعض الأسعار الإدارية مثل خدمات الإتصالات، والمنتجات البترولية.

وحقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فائض كلي بلغ ٣,٢ مليار دولار، ولكنه أقل من الفائض المتحقق في العام السابق والذي بلغ خلالها ٤,٥ مليار دولار. وقد سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣,٥ مليار دولار نتيجة الزيادة الكبيرة والملاحظة في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وعلى جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية زيادة كبيرة بنسبة ٣٣,٤٪ لتصل إلى ١٨,٤ مليار دولار وذلك نتيجة إرتفاع أسعار البترول العالمية وزيادة صادرات الغاز الطبيعي. وفي نفس الوقت سجلت جملة الواردات السلعية ٣٠,٤ مليار دولار بنسبة إرتفاع ٢٦٪، إنعكاساً للزيادة في الطلب المحلي.

كما إرتفعت متحصلات الصادرات الخدمية بنسبة ١٦٪ إلى ١٧,٤ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة التي شهدتها إيرادات غالبية مكونات الصادرات الخدمية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصادرات الخدمية إلى الواردات الخدمية بلغت ١٨٩٪ خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

وفي نفس الوقت، ارتفعت تدفقات التحويلات الخاصة (تشمل تحويلات العاملين بالخارج) إلى حوالي ٥ مليار دولار مقابل ٤,٤ مليار دولار خلال العام السابق. وعلى الرغم من زيادة جملة الإيرادات الجارية (شاملة التحويلات الرسمية) بنسبة ٢١٪ إلا أن فائض ميزان المعاملات الجارية خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بلغ ١,٧ مليار دولار إنخفاضاً من ٢,٩ مليار دولار في العام السابق.

وفي نفس الإطار، فقد إستمرت المؤشرات الجيدة لأداء ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على الرغم من تراجعها مقارنة بالعام السابق. فقد سجل الفائض الكلي لميزان المدفوعات نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة أقل من النسبة المتحققة في العام السابق والتي بلغت ٥٪. كما إنخفض الفائض في ميزان المعاملات الجارية إلى ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٣,٢٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد إستمرت المتحصلات الجارية في التفوق على المدفوعات الجارية، حيث بلغت نسبة تغطية المتحصلات الجارية

إلى المدفوعات الجارية نحو ١٠٤٪ ولكن مقارنة بنحو ١٠٩٪ في العام السابق. ومقارنة بـ ١٠٧٪ كمتوسط للسنوات الخمس السابقة. وكذلك إنخفضت نسبة تغطية الصادرات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية إلى ١٨٩٪ مقارنة بـ ٢٠٩٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وأخيراً إنخفضت نسبة تغطية الإحتياطي الدولي للواردات إلى ٩ أشهر مقارنة بـ ٩,٦ شهراً في العام السابق. ومقارنة بمتوسط ١٠,٧ شهراً خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

وعلى العكس، فقد إرتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٦٠,٦٪ مقارنة بـ ٥٧,٢٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ومقارنة بمتوسط ٥٢,٣٪ خلال السنوات الخمس السابقة. كما إنخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى المتحصلات الجارية خلال العام بنحو ٠,٦ نقطة مئوية إلى ٧,٣٪.

وقد شهدت مؤشرات سوق المال المحلية إستمراراً في تحسن أدائها خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٦، حيث إرتفعت جملة قيمة الأوراق المتداولة في سوق المال خلال شهر أكتوبر بنسبة ٧,٤٪ إلى ١٨,١ مليار جنيه وهو ما يمثل نمو سنوي بنسبة ٢٣,٥٪. كما سجل مؤشر Case-٣٠ إرتفاعاً بنحو ١٦٥ نقطة خلال شهر المتابعة وينحو ٩٨٨ نقطة خلال العام المنتهى في أكتوبر ٢٠٠٦ (بنسبة إرتفاع سنوي قدرها ١٧,٦٪). كذلك إرتفع رأس المال السوقي بنسبة ٢٥,٨٪ خلال العام المنتهى في أكتوبر ٢٠٠٦ ليسجل ٤٩٦ مليار جنيه (٧٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وفي الوقت نفسه، سجل مؤشر S&P IFCG / للأسواق الناشئة إرتفاعاً في معدل نمو أداء السوق المصرية بنحو ٤٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٦.

وتظهر المؤشرات القطاعية الأخرى تحسناً ملحوظاً في أداء قطاع السياحة، حيث إرتفع عدد السياح الوافدين خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنحو ٢٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى ١,٦ مليون سائح. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنسبة ٦٪ إلى ١٩,٩ مليون ليلة سياحية مقابل ١٨,٨ مليون ليلة سياحية خلال نفس الفترة من العام السابق. وفي الوقت نفسه، فقد زاد متوسط عدد الليالي السياحية لكل سائح إلى ١٣,١ ليلة مقابل ١٢,٣ ليلة خلال يوليو- أغسطس ٢٠٠٥/٢٠٠٦.